

الفصل الثاني: عقد التأمين

التأمين كفكرة هو قديم يظرب بجذوره في أعماق التاريخ، لكن كعقد فهو حديث نسبيًا، ولكنه منتشر بشكل واسع في كل دول العالم، وذلك لتغلغله في مختلف أوجه الحياة اليومية للإنسان.

أولاً: مفهوم عقد التأمين:

1- التعريف الفقهي:

اختلف الفقهاء في تحديد مفهوم لعقد التأمين وظهر في ذلك عدة آراء منها:

عرّف الفقيه الفرنسي مارسيل فرديناند پلانبول التأمين بأنه: عقدٌ يتعهد بمقتضاه شخصٌ يُسمى المؤمن أن يُعوض شخصًا آخر يُسمى المؤمن له عن خسارةٍ احتماليةٍ يتعرض لها هذا الأخير، مُقابل مبلغٍ من النقود هو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن.

أما الفقيه سومن فقد عرفه عقد التأمين انه عقد يستطيع من خلاله شخص يسمى المؤمن أن يلتزم بالتبادل مع أشخاص آخرين ، وهم المؤمن لهم بان يقوم بتعويضهم عن الخسارة المحتملة ، وذلك بسبب تحقق الخطر المؤمن عليه مبلغ من النقود ، ولكن في مقابل التزام المؤمن له بدفع مبلغ من النقود ويسمى القسط إلى المؤمن ، وذلك من اجل إدراجه في رصيد مشترك مخصص لتعويض عن الأخطار.

في حين ذهب الفقيه جيرار في تعريف عقد التأمين بأنه عبارة عن عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الغرر بحيث يكون كلا الطرفين ملزمين بتنفيذ التزامهما ، بحيث يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسببه هذا الخطر له

وعرفه آخرون بأنه: عمليةٌ فنيّةٌ تُزاولها هيئاتٌ مُنظمةٌ مهمتها جمع أكبر عددٍ مُمكن من المخاطر المُتشابهة، وتحمل تبعاتها عن طريق المُقاصة وفقًا لقوانين الإحصاء، ومن مُقتضى ذلك حصول المُستأمن أو من يُعيّنه، حال تحقق الخطر المؤمن منه، على عوضٍ ماليٍّ يدفعه المؤمن في مُقابل وفاء الأوّل الأقساط المُتفق عليها في وثيقة التأمين.

عرّفت الفقيهة إيفون لامبرت فافر التأمين على النحو التالي: التأمين عقدٌ بمقتضاه يحصل المُستأمن على تعهد المؤمن بأداءٍ مُعيّن في حالة تحقق الخطر، مُقابل مبلغٍ مُعيّنٍ يُسمى القسط أو الاشتراك، كما أنه: عمليةٌ بمقتضاها يتولّى المؤمن تنظيم التعاون بين عددٍ من المؤمن لهم يتعرّضون لمخاطر مُعيّنة، ويقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة له من بينهم بفضل الرصيد المُشترك للأقساط التي يجمعها منهم.

مقياس قانون التأمين، سنة الثالثة حقوق، قانون خاص د/أ سهام بوكلاب

يعرفه الأستاذ عبد الرزاق السنهوري على أنه: تعاون منظم تنظيمًا دقيقًا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعًا لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرار جسيمة تلحق بمن نزل الخطر به منهم لولا هذا التعاون.

ويعرفه الأستاذ الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء بأنه: قواعد قانونية موضوعة يقصد بها في التشريع فسح المجال للتعاون على تفتيت آثار المخاطر وإزالتها عن عاتق المصاب وذلك بطريق التعاقد بين جهتين، مؤمن يلتزم بتعويض المصاب عن الأضرار التي تلحقها الحوادث المؤمن منها، ومؤمن له يلتزم بقسط من المال يدفعه للجهة المؤمنة لقاء إلزامها بالتعويض إذا وقع الحادث أو الخطر الاحتمالي.

2- التعريف القانوني:

أورد المشرع الجزائري تعريفًا لعقد التأمين بموجب المادة 619 من القانون المدني الجزائري، التي تنص: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشتراط التأمين لصالحه مبلغًا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."

والامر 07-95 ينص في مادته الثانية على: "إن التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني عقد يلتزممالية أخرى." ذ

3- التعريف الفني:

التأمين عملية فنية تقوم على الأسس التالية: التعاون بين المؤمن لهم، الاستعانة بعلم الاحصاء، المقاصة بين المخاطر، قابلية الاخطار للتأمين.

4- أطراف عقد التأمين:

أ- المؤمن له: هو مكتب التأمين ويمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي، وعليه إلتزامات ، وهو الطرف الثاني في عقد التأمين.

ب- المؤمن: وهو الطرف الأول في العقد ويكون شركة ويقوم بدفع التعويض في حالة وقوع الخطر المؤمن منه.

ج- وسطاء التأمين:

ان الامر 07-95 المعدل والمتمم بالقانون 04-06 يحدد وسطاء التأمين وهم: الوكيل العام للتأمين، سمسار التأمين، والبنك .

5- عقد التأمين: يمر إنعقاد التأمين بعدة مراحل هي:

-طلب التأمين:

المؤمن له الذي يتعين عليه أن يقدم طلب التأمين للمؤمن وغالبا ما يجد الشخص الذي قدم هذا الطلب في شكل مطبوعة، تتضمن مجموعة من الاسئلة يقوم المؤمن له بالاجابة عليها، وهذه الاجابة التي يقدمها ال لذلك سميت باقتراح التأمين، هي التي تساعد المؤمن على دراسة الموضوع والموافقة عليه أو الرفض، وهذا الطلب ليس ملزما، الا بعد انعقاد العقد وقبول المؤمن به.

-مذكرة التغطية المؤقتة:

في سبيل الرغبة في تغطية الخطر مباشرة خلال الفترة السابقة على قيام العقد بصفة نهائية و ترتبه لاثاره يتفق طالب التأمين مع المؤمن على تغطية وقتية للخطر خلال تلك الفترة ، و يتم ذلك عن طريق مذكرة وقتية بمقتضاها يلتزم المؤمن بتحمل الخطر عند وقوعه و ذلك بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

-وثيقة التأمين: بعد أن يتم الاتفاق دلى العملية التأمينية تدر وثيقة التأمين و هي التي تثبت العقد بين الطرفين، وليس من المفروض قانونا أن تكون هذه الوثيقة وفق نموذج معين، بل ولا مانع بأن تحرر بلغة أخرى، غير أنه لابد أن تكون بحروف واضحة، والمادة 7 من الامر 07-95 تؤكد ذلك وتوجب أن تحتوى على مجموعة من البيانات، وهذه البيانات ليست على سبيل الحصر بل على سبيل المثال، والكتابة من أجل الاثبات فقط.

-ملحق التأمين: يمكن تعديل وثيقة التأمين الأصلية بواسطة ملحق موقع من قبل الأطراف، فهو إتفاق إضافي يبرم بين أطراف العقد الأصلية، ويتضمن شروطا جديدة تقضي بتعديل الشروط السابقة الواردة في وثيقة التأمين، بالزيادة أو النقصان وذلك لتغيير الظروف فيما بعد.